التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015

م.م بيداء رزاق حسين

الملخص

تمثل مشكلة التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي من اهم القضايا ذات الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، ويعود سبب ذلك الى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم التي من مؤشراتها (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية) ، ان الانخفاض ليس في الكمية بل في النوعية ، اذ يمثل ذلك في تخريج افواج من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات اخرى ، لذا يستمد هذا البحث اهميته من حقيقة ان بطالة الخريجين من اخطر ما يواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في العراق خاصة وان هذه الفئة قد نمت بأعداد هائلة جدا خلال المدة من (2003-2015) .

Abstract

The problem of the gap between the outputs of education and the labor market in the Iraqi economy is one of the most important issues with economic and social repercussions in Iraq. This is due to the low quality internal efficiency of the educational institutions whose indicators are low cognitive achievement, specialized qualification and weak analytical, innovative and applied capacities،The decline is not in quantity but in quality, as it represents the graduation of "graduates in disciplines not needed by the labor market with a deficit and demand in other disciplines, so this research derives its importance from the fact that unemployment graduates are the most dangerous to face social and economic stability in Iraq, especially since this category has grown in very large numbers during the period (2003-2015).

المقدمة

ان التباعد بين عدم الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل قد ازداد خطورة واتساعاً بعد عام 2003 ، بسبب وجود اوجه خلل عديدة تظافرت لتولد آثاراً اقتصادية واجتماعية وتقنية ، وبرزت هذه الآثار في بطالة متزايدة وانتاجية منخفضة .

ان الخلل في التخطيط والادارة للدولة وطبيعة الفلسفة السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 الغير واضحة اقتصاديا"، فضلا عن طبيعة الظروف المحيطة والداخلية للعراق ساهمت في ابقاء اعداد هائلة من القوى العاملة معزولاً وبعيداً عن مساهمات النشاط الاقتصادي في العراق ، حيث تواجه مخرجات التعليم في الوقت الحاضر

مشكلة البطالة ، اذ ينضمون الى صفوف الباحثين عن العمل وان حصلوا على اية فرصة عمل فأنها في كثير من الاحيان ليس من اختصاصهم وانما يعملون في مجالات بعيدة كل البعد عما حصلوا عليه من علوم ومعرفة ومهنية وتقنية طوال مسيرتهم الدراسية .

لذلك تتطلب الاوضاع والمتغيرات الحالية على ضرورة مراجعة شاملة وجذرية لمكونات القطاعات الاقتصادية كافة لغرض تطوير ادائها وزيادة قدرتها التنافسية ، وبناءاً على ذلك ضرورة الاهتمام بمخرجات التعليم وتنميتها من خلال تأهيلها بما يتماشى مع المستويات العالمية ويلبي متطلبات سوق العمل .

مشكلة البحث :- ان تنامي مخرجات التعليم بالكم بعيداً عن النوع ، تسبب بحدوث فائض عرض في سوق العمل لم يتمكن النشاط الاقتصادي من استيعابها مما عمق من الاختلال في هيكل الناتج على نحو اكبر .

فرضية البحث :- " ان وجود الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في العراق قد سبب تنامي ظاهرة البطالة " .

هدف البحث :- تشخيص واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم وسوق العمل وتحديد طبيعة المشاكل التي تعترض التفاعل بينهما ، والتحديات التي تواجه امكانات تحقيق الموائمة والتوافق بين مخرجات التعليم والاحتياطات الفعلية لسوق العمل .

اهمية البحث :- تبرز اهمية البحث في التعرف على اسباب مشكلة البطالة بين مخرجات التعليم في العراق بهدف التخطيط المستقبلي لتلك المخرجات التي تلبي طموحاتهم من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى .

وبشكل عام تتناول الدراسة موضوع التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في العراق من خلال المباحث التالية :-

المبحث الاول :- الاطار النظري لسوق العمل (العرض والطلب علية) .

المبحث الثاني :- واقع العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث :- متطلبات التقريب بين مخرجات التعليم وسوق العمل

المبحث الأول :- الإطار النظري لسوق العمل (العرض والطلب علية)

ان التفاعل بين العرض والطلب على العمل يعمل على تحديد الكمية المطلوبة والمعروضة من العمل والتي يترتب عليها توفير فرص عمل لجميع الايدي العاملة ، ولكن في حقيقة الامر ان اسواق العمل لا تتسم بالكمال ، بسبب زيادة الاعداد الهائلة لعرض العمل مقابل فرص عمل قليلة ، الامر الذي يفسر لنا اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه نتيجة زيادة العرض ونقصان الطلب على العمل، وعليه سنتناول في هذا المبحث ما يأتي :-

المبحث الاول : المفهوم النظري لسوق العمل (العرض والطلب علية)

اولا" :- مفهوم سوق العمل : يلاحظ في مختلف التجارب استعمال مفردتي سوق العمل وسوق التشغيل مع تحميلهما في أغلب الآحيان معنى واحدا ، في حين أنهما مختلفان .

سوق العمل نظريا وبالمعنى التقليدي هي سوق ككل الاسواق بأعتبارها قد توفر المقومات الآساسية للسوق الى العرض والطلب والسعر ، وبهذه المفردات فهي تخضع ككل الأسواق الى

العرض والطلب وألية التعديل بينهما هو السعر ، الا أنه نظرا" لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة خاصة في بروز ظواهر جديدة كانعدام التوازن بين عارضي العمل وطالبيه والبطالة المتنامية ، تبين أن سوق العمل ليست كغيرها من الاسواق كسوق راس المال او سوق السلع والخدمات . فسوق العمل تتسم بجانبين :

1- الجانب السوقي في سوق العمل: والمقصود به هنا سوق التشغيل وهو العرض والطلب المحكوم بالسعر الذي يحدد بجملة من العناصر كحجم الطلب وحجم العرض وعنصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي الشغل وما ينجر عن كل ذلك من منافسة شديدة خاصة في وضع يتسم بندرة العمل وأرتفاع سقف الشروط المستوجبة للتوظيف من قبل المؤسسات والحجم المرتفع لطالبي الشغل بفعل البطالة ، وكل هذه العوامل الضاغطة تزيد من المنافسة على التشغيل ، ويطلق على هذا الجانب سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبأليات السوق(صقر،2004،ص395) .

2- الجانب غير السوقي في سوق العمل : وهو جانب غير خاضع لميكانيزمات السوق ، ويتمثل ذلك في تشريعات العمل والحوار الاجتماعي بين شركاء الانتاج والمفاوضات الاجتماعية ، الخ .... وهو الدور الذي تضطلع به السلطات العمومية بالتنسيق مع الآطراف الاجتماعيين ، وبشكل عام يتميز سوق العمل بخصائص مختلفة (الاسطى، 2009،ص24) منها :-

أ- ارتباط خدمة العمل بالعامل أي لا يمكن فصلها وذلك يعني ان هذه الخدمة تؤجر ولا تباع.

ب- أن الطلب على العمل هو مشتق من الطلب على السلع والخدمات الآخرى.

ت- عدم القدرة على تخزين هذه السلعة.

ث- اختلاف قدرة أصحاب جانبي العرض والطلب التفاوضية.

ج- اختلاف سبب وجود الجانبين المذكورين في السوق.

ح- يتحدد نتيجة النشاط في سوق العمل من خلال عدد من العناصر وهي : التشغيل ، البطالة ،الأجور ، النمو السكاني

ثانيا": عرض العمل المقصود به عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلاً أي المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم بين (65-15) سنة ويسمى بالسكان الفعال أو القوى البشرية بعد استبعاد العاجزين عن العمل بسبب العاهات أو الإصابات التي تعوق القيام به وكذلك الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة أو تزيد على (65) سنة ولا يقومون بأي

نشاط اقتصادي ويسمى بالسكان غير الفعال وضمن هذا الموضوع لا بد من الإشارة الى العوامل المؤثرة في عرض العمل (القريشي،2007،ص32) وهي:

أ- **العوامل الديموغرافية مثل الحجم الكلي للسكان ، معدل النمو السكاني ، طبيعة الهرم السكاني.**

ب- **-العوامل الإقتصادية وتتمثل:-**

- معدلات الأجور : حيث تشير النظرية الإقتصادية الى وجود علاقة طردية بين مقدار العرض من السلعة أو الخدمة وسعرها في الأحوال الإعتيادية وبثبات العوامل الاخرى المؤثرة وكما يتبين من الشكل البياني الآتي:

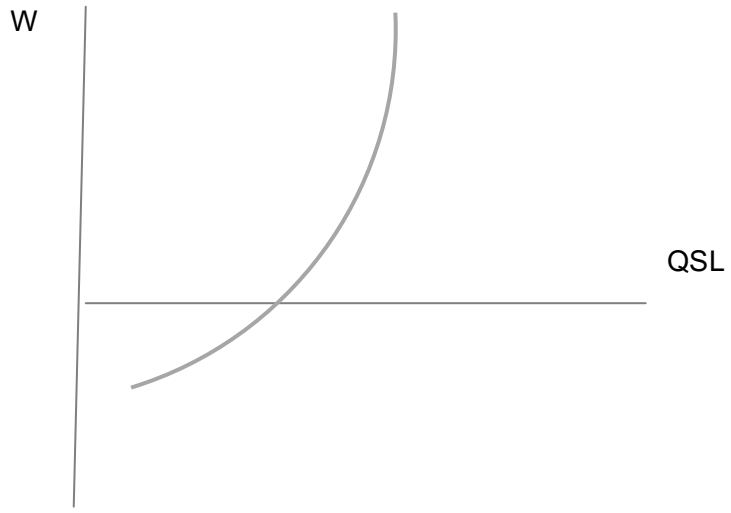

حيث نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين اعداد الايدي العاملة مع مستويات الاجور .

- **حالة الدورة الإقتصادية** : أي حسب حالة الأقتصاد فإن كانت تمر بمرحلة الأنتعاش مثلاً فإن ذلك يعني أن الأجور ستزداد والأخيرة ستؤدي الى زيادة المعروض من العمل ، والعكس صحيح في مرحلة الركود.
- المستوى العام للأسعار : يؤثر المستوى العام للأسعار على عرض العمل حيث وبشكل عام مع إرتفاع المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه إنخفاض في مستوى المعيشة وذلك بسبب إنخفاض الدخل الحقيقي ، فيسعى العامل الى زيادة ساعات عمله أو أدخال أفراد آخرين من أسرته الى سوق العمل وبالتالي فإن ذلك سيؤدي الى زيادة عرض العمل .
- متغيرات أخرى : مثل مستوى الأنفاق الأستهلاكي أو معدل الأستثمار الكلي أو معدل الأنفاق الحكومي أو الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

ت- العوامل الأجتماعية وتضم : مركز العمل في المجتمع وموقفه من عمل المرأة وفاعلية التأمينات الإجتماعية والمستوى الثقافي وعوامل أخرى كالحالة الصحية ، المعتقدات الدينية .

ث- العوامل السياسية : وتتمثل بشكل عام بالعوامل السياسة الداخلية والتي تنحصر بالضغوط التي تمارسها النقابات العمالية على السلطات الحكومية لتخفيض عرض العمل مثلاً بهدف زيادة الأجور ، من الممكن أن

تؤثر النقابات على مستوى عرض العمل من خلال أمور كثيرة منها المطالبة بتخفيض ساعات العمل اليومية أو رفع الحد الأدنى لسن العمل ...الخ.

ج- العوامل القانونية : وتتمثل بالتشريعات الخاصة التي تنظم سوق العمل من حيث تحديد ساعات العمل اليومية وتحديد الحد الأدنى والأعلى لسن العمل للرجال والنساء والتشريعات الخاصة بالسماح بالهجرة من والى المدن بشكل خاص ، وما يخص مكاتب تنظيم العمل .

ثالثا" : الطلب على العمل يسمى الطلب على العمل في النظرية الأقتصادية بأنه طلب مشتق والمقصود أن الطلب على هذه السلعة أو الخدمة لا يعني بالسلعة أو الخدمة في ذاتها وإنما هي مطلوبة بسبب الطلب على السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها السلعة المذكورة (العمل)، وبشكل عام فإن الطلب على العمل يمثل "مجموع فرص العمل المتاحة في جميع أوجه النشاط الأقتصادي في بلد ما" ، ويتأثر بمجموعة من العوامل كما هو الحال عليه مع عرض العمل(سلمان،2000،ص35) :-

أ- **مستوى الأجور** : حيث تكون العلاقة عكسية بين هذين المتغيرين (الطلب على العمل و مستوى الاجور) ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي :

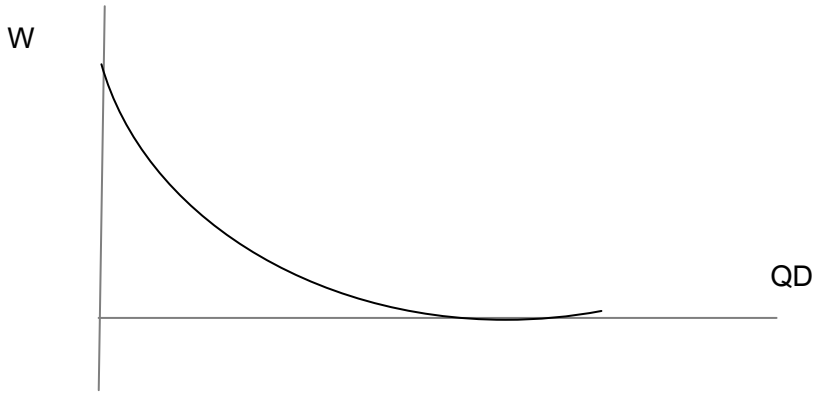

فنلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين العدد المطلوب من العمال و مستوى الاجور .

ب- الحجم الكلي للسكان الذي يؤثر على عرض العمل بإتجاهين :

الأول : إن زيادة حجم السكان يؤدي الى زيادة المعروض من هذه السلعة أو الخدمة.

الثاني : إن زيادة حجم السكان تعني زيادة الطلب الفعال والتي تعني بدورها زيادة الطلب

على العمل لزيادة الأنتاج لأشباع الطلب المت ا زيد المذكور.

ت- الناتج الحدي للعمل : حيث يزداد الطلب على العمل بسبب أرتفاع ناتجه الحدي .

ث- مستوى الدخل الفردي أو الكلي : حيث يزداد الطلب على العمل بسبب أرتفاع الطلب الكلي

(الأستهلاكي ، والأستثماري) .

ج- **المستوى العام للأسعار** : يؤثر هذا العامل بشكل مزدوج وباتجاهين متعاكسين (خلف،2007،ص51):-

الأول :- إن زيادة المستوى العام للأسعار تعني إنخفاض مستوى الدخل الحقيقي (مع أفتراض ثبات مستوى الدخل النقدي) ، ومن ثم فإن ذلك يعني إنخفاض الطلب على مختلف السلع والخدمات والذي يعني بدوره إنخفاض الطلب على العناصر الأنتاجية ومن ضمنها العمل.

الثاني :- ان ارتفاع المستوى العام للاسعار يؤدي الى زيادة معدلات الارباح و بالتالي فان ذلك سيعمل على زيادة الطلب على عناصر الأنتاج لزيادة الكميات المنتجة والتي تعني زيادة الطلب على عنصر العمل .

ح- العوامل الإقتصادية والمتمثلة بأدارة السياستين المالية والنقدية في الطلب على العمل .

خ- التأمينات الإجتماعية : حيث أن زيادتها تؤثر على المقدرة الشرائية للمستهلك ومن ثم التأثير على الطلب على السلع والخدمات وبالتالي الطلب على عناصر الأنتاج لمقابلة الزيادة المذكورة في الطلب على السلع والخدمات.

ت- **التجارة الخارجية** : حيث تؤثر على الطلب بإتجاهين متعاكسين أيضاً :-

الأول :- إن زيادة الصادرارت تعني ان زيادة الطلب الخارجي على الأنتاج المحلي والأخيرة تعني زيادة الطلب على عناصر الأنتاج ومن ضمنها العمل لإشباع الزيادة المذكورة.

الثاني :- ان زيادة الاستيرادات و بشكل خاص من السلع الاستهلاكية تعني اشباعها للحاجة المحلية ومن ثم التأثير سلبا على مستوى الانتاج و الذي يعني بدوره انخفاض عرض العمل .

المبحث الثاني:

واقع العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في الاقتصاد العراقي

ان الظروف السياسية والاقتصادية والامنية بعد عام 2003 انعكست بشكل واضح على مسارات توفير فرص للخريجين في وزارات ومؤسسات الدولة (القطاع العام) متزامناً ذلك مع ضعف دور القطاع الخاص الذي غالباً ما يسعى اصحاب المصالح فيه الى توفير فرص العمل التي تحقق لهم مردودات اقتصادية مناسبة ، مما ينعكس بشكل واضح في اختيار الخريجين على اساس الكفاءة والقدرة التي يمكن ان يقدموها لتحقيق هذه الاهداف .

أولاً : واقع مخرجات التعليم في العراق

أن نواتج الانظمة التعليمية في العراق لا تستجيب على النحو المناسب لطلب سوق العمل وأصحاب المشروعات الصناعية لآن النظام التعليمي القائم لا يزود الطلاب بما يكفي من المهارات التي يطلبها أرباب العمل (الخاص والحكومي) أذ تتزايد الايدي العاملة ذات المهارات العالية والفنية ، وهذا يخفف الطلب على المتخرجين الشباب فيؤدي الى ارتفاع معدل البطالة ويحبط عزيمة الشباب المتعلمين ويزيد أنخفاض نوعية التعليم والتدريب غير الملائم من صعوبة حصول الوافدين الجدد على العمل المنتج.

ونتيجة لذلك يسجل فائض في المعروض من المتعلمين الباحثين عن عمل المفتقرين الى الخبرة وفائض في الطلب على العمل ذوي الخبرة العالية ويمثل هذا الاتجاه تحديا هيكليا خطيرا" للحكومة والقطاع الخاص مما يتطلب المبادرة بتحسين التدريب الفني والمهني، فالحاجة القائمة الى تكثيف العمل من أجل تحسين نوعية التعلم وتزويد الطلبة بالمزيد من المؤهلات الفنية ولاسيما مهارات تكنولوجيا المعلومات، ومن أهم أسباب تراكم الافواج الهائلة من الايدي العاملة للخريجين في العراق هي شدة الاعتماد على القطاع العام في خلق فرص العمل ، فضلا عن عوامل تشمل الحروب وحالات الحصار الاقتصادي والاعتماد على الموارد الطبيعية (القطاع النفطي) والذي ادى الى ربط التنمية على نطاق واسع بتقلبات أسعار النفط وإيراداته الى شل الجهود التي تبذل من اجل التنويع الاقتصادي، وعلى أساس ذلك نجم عن محدودية التنويع تقليل فرص العمل وخاصة أمام الشباب حديثي التخرج ، ويلاحظ أن العراق بسبب الظروف المستجدة والتغيرات الاقتصادية حيث أداء السياسات الاقتصادية وأنفلات السوق العراقية حيث التحررية التجارية بدون قيود ساهم في ظهور واستمرار البطالة، حيث توقف العديد من المشاريع الحكومية وتعثر اداء المشاريع العامة و الخاصة عن العمل بسبب المنافسة الشديدة بين منتجاتها والمنتجات المستوردة سواء على مستوى الاسعار او الجودة بعد رفع القيود و الضرائب على السلع والمنتجات المستوردة ، ومن اجل متابعة اعداد الخريجين في العراق ، يمكن توضيح ذلك من خلال جدول رقم (1) .

جدول (1)عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الأهلية في العراق للسنوات (2003 – 2014) (الف طالب)

السنوات الدراسية	ذكـــــــور	انـــــــــاث	المجمـــــوع
2004 -2003	50333	23669	74002
2005-2004	46122	27915	74037
2006 -2005	45113	29236	74349
2007 -2006	43300	32037	75337
2008 -2007	38782	28184	66966
2009 -2008	38167	30771	68938
2010 -2009	39618	34327	73945
2011 -2010	50381	42905	93286
2012 -2011	52968	45140	98108
2013-2012	52630	47091	99721
2014 -2013	51579	48558	100137

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، الاحصائية السنوية في العراق (2016) .

* تعذر الحصول على بيانات باقي السلسة الزمنية لعدم توفرها لدى المؤسسات ذات العلاقة .

نلاحظ من الجدول (1) زيادة اعداد المتخرجين من الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الاهلية في العراق خلال المدة من (2003- 2014) من 74002 الف خريج بواقع (50333 للذكورو23669 للإناث) الى 100137 الف خريج بواقع (51579 للذكور ، 48558للأناث) عام 2014 ، وبهذا تتزايد المجاميع الكلية لأعداد الطلبة المتخرجين من الجامعات العراقية وهيئة التعليم التقني والكليات الاهلية ويمثل العدد الكبير منها الشباب الخريجين تحدياً كبيراً امام سوق العمل اذا فشل في توفير فرص العمل اللائق لهم ، وبذلك سيكون سوق العمل ذاته مصدراً من مصادر استبعاد الشباب كما سيتحمل الاقتصاد والمجتمع كلف تبديد النفقات التعليمية التي مصدرها الثروة النفطية الناضبة .

وقد صنف الخريجين في العراق من ناحية قابليتهم للحصول على عمل الى ثلاث اصناف (الحلو ، 2010، ص8) :

1- الصنف الأول :- الخريجون الذين تلتزم مؤسسات الدولة بتعينهم مركزياً لأنهم يمثلون حاجة فعلية لها كالاختصاصات الطبية .

2- الصنف الثاني :- الخريجون الذين يمثلون جزءاً من حاجة الدولة والقطاع الخاص المستمرة كالاختصاصات الهندسية .

3- الصنف الثالث :- خريجون لا تلتزم الدولة بتعيينهم لمحدودية الحاجة الى خدماتهم ويقع ضمن الشريحة معظم الخريجين العاطلين نتيجة لعدم امتلاكهم المؤهلات والخبرات التي تتفق واحتياجات سوق العمل الحقيقية ، مما يضطر هؤلاء الى العمل في بعض النشاطات الهامشية في قطاعي الخدمات والتوزيع .

ويعد الصنف الثالث (خريجون لا تلتزم الدولة بتعيينهم) اغلبهم من خريجو تخصصات العلوم الانسانية والتي تشكل نسبة اعلى من خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية في العراق (يونسكو ، 2013 ، ص7) الامر الذي خلق عدم توازن بين حاجة سوق العمل من مخرجات الجهاز التعليمي مع حاجة النشاط الاقتصادي .

وعلى مستوى آخر تتناسب معدلات البطالة طردياً مع ارتفاع المستوى التعليمي في العراق وتحديداً للفئات العمرية (15- 29) سنة كما في الجدول رقم (2) إذ تتزايـــد في فئات الحاصلين على التعليم الجامعي ، فقد شكلت نسبــة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الابتدائيـــة نحو(6. 16%) لعـــام 2011 من مجموع العاطلين عــن العمل وبمعدل نشاط اقتصادي بلغ نحو(5. 35%) ، في حين بلغت نسبة العاطلين ممن يحملون شهادة الدبلوم فأعلى نحو(4. 28%) لعام 2011 وبمعدل نشاط اقتصادي بلغ في(6. 77%)، سجل عند الخريجين الشباب (الذكور) اعلى معدل للنشاط الاقتصادي الذين تستوعبهم ساعات العمل في قطاع البناء والتشييد (التي يبدو انها الفرصة الوحيدة المتاحة امام الشباب) والخدمات والعمل غير المنظم ، خاصة وان كيفية حصول الخريجين على فرصة عمل في القطاع غير الرسمي تحكمها العلاقات العائلية والشخصية نسبة (5. 52%) ،اما الخبرة في العمل فتشكل نسبة (0. 18%) يليها عامل مستوى التعليم أو الشهادة نسبة (7. 8%) اما التأهيل الفني أو المهني فيكون نسبة (5. 4%) فقط وشكلت عوامل أخرى ما نسبته (4. 13%) (التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، 2014 ، ص48) ، كذلك فأن نسبة البطالة في الفئات العمرية (44- 30) سنة و(45 فأكثر) سنة كانت متدنية جداً بالمقارنة مع الفئات العمرية (15 – 29) سنة فلم يرتفع عن المعدل (7%) سواء كان الشهادة (اعدادية او دبلوم فأكثر) مما يظهر ان معدل البطالة للفئة الشبابية اكثر ارتفاعاً

جدول (2)معدل البطالة والنشاط الاقتصادي وحسب الفئات العمرية والتحصيل العملي لسنة 2011(*)

(%)

الفئات العمرية	اعدادية		دبلوم معهد فأكثر		اخرى		الاجمالي	
	معدل النشاط الاقتصادي	معدل البطالة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل البطالة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل البطالة	معدل النشاط الاقتصادي	معدل البطالة
15- 29	35 .5	16 .6	77 .6	28 .4	39 .7	19 .4	38 .4	18 .4
30-44	51 .4	7 .0	88 .8	5 .1	43 .9	9 .2	57 .4	6 .5
45 فأكثر	31 .0	6 .5	77 .1	2 .7	40 .0	1 .9	36 .8	5 .5

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية الأحصائية السنوية في العراق لعام 2016 .

(*) لم تتوفر احصاءات معدل البطالة حسب الفئات العمرية والتحصيل العلمي للسنوات الاخيرة .

ونجد الامر ذاته اذا ما أردنا التطرق للعمالة الناقصة (•) فإن (36%) من العاملين الشباب بعمر(15- 29) شخص يقعون تحت هذا التصنيف ، وتنتشر ظاهرة العمالة الناقصة بين ذوي المستويات التعليمية المتدنية بالدرجة الاولى ، من اميين / يقرأ ويكتب بلغ نحو(4. 23%) للفئة العمرية(15- 29) سنة ونحو (5. 20%) للفئة العمرية 15 فأكثر سنة ، اما ذوي التعليم دون الاعدادي فيشمل نحو (19%) للفئة العمرية(15- 29) سنة و (1. 16%) 15 فأكثر سنة ، في حين هي اقل بالنسبة لحملة الدبلوم وأعلى نسبة(9. 13 %) للفئة العمرية

(15- 29) سنة و (8. 8%) للفئة العمرية 15 فأكثر سنة ، كما في الجدول رقم (3) ويعني ذلك ان فرص الحصول على عمل محمي وبدوام كامل تزداد مع ارتفاع المستوى التعليمي ، في حين ان نسبة أعلى من العاملين من الاميين أو ذوي المستويات التعليمية الادنى تعمل عدداً أقل من الساعات ، وهذا غالباً في اعمال موسمية أو مؤقته وغير محمية .

(•) العمالة الناقصة :- هي كل من يعمل 34 ساعة اسبوعياً ويرغب ان يزيد ساعات اضافية في نفس عمله أو ان يعمل عملاً اضافياً الى جانب عمله الحالي أو ان يغير عمله بسبب عدم كفاية الاجور أو بسبب عمله الحالي لا يتناسب ومؤهلاته أو لأنه عمل موسمي ، مؤقت او عرضي .

جدول (3)توزيع الأفراد العاملين بعمالة ناقصة حسب الفئات العمرية والتحصيل العلمي في العراق لسنة 2011

(%)

المستوى التعليمي	15- 29	15 فأكثر
امي / يقرأ ويكتب	23 .4	20 .5
ابتدائية – اعدادية	19	16 .1
دبلوم فأعلى	13 .9	8 .8
الإجمالي	20 .1	15 .9

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركـــزي للأحصاء ، نتائج مسح شبكة معرفة العراق IKN ، 2011 ، ص 25 .

ان واقع مخرجات التعليم في العراق يعاني من مشكلة عدم المواءمة بين مؤسسات التعليم واحتياجات سوق العمل نتيجة لضخ مخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل وعجز في بعض التخصصات التي تتصاعد اليها الحاجة ، مثال ذلك فتور الطلبة في التعليم الثانوي المهني (تجاري ، صناعي ، زراعي) وهي ظاهرة مزمنة وليست وليدة الاوضاع الراهنة في العراق لأسباب منها يعود الى القوانين الجامعية التي توصد الابواب بوجه خريجي هذه المدارس ، والبعض الآخر يعود الى عوامل طرد سوق العمل لمثل هذه التخصصات على الرغم من اهميتها المضطردة في بلد يسعى للتنمية في العراق ، والبعض الاخر يعود الى النظرة السلبية للمجتمع الى التعليم المهني والتقني باعتباره خيار من لا خيار له في التعليم الثانوي والتعليم الجامعي (منظمة العمل العربية ، 2008 ، ص13) ، فضلاً عن ذلك ان منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني ذاتها تعاني من تقادم البرامج والمناهج وضعف استجابتها للمتغيرات والتطورات التقنية في اسواق العمل ، وتواجه صعوبات كبيرة في مواكبة التطورات التقنية لأسباب عدة من بينها صعوبة تحديث الاجهزة التدريبية لشح الموارد، وعدم القدرة على بناء قدرات الكادر التعليمي لمواكبة المستجدات التقنية ، وعدم المرونة في تغيير المناهج التدريبية .

اما على مستوى مخرجات التعليم العالي فقد تنامت الطاقة الاستيعابية في العراق من خلال استحداث المزيد من الجامعات الحكومية التي ارتفع عددها من 19 جامعة حكومية عام 2009 الى 31 جامعة عام 2012 ، فضلاً عن 10 جامعات في اقليم كردستان ، ثم امتداد هذا التوسع ليشمل زيادة عدد الكليات في كل جامعة من 249 كلية حكومية عام 2009 الى 273 كلية عام 2012 ، وقد ساند هذا التوجه المسار التوسعي للكليات الاهلية التي ازدادت هي الاخرى من 22 كلية اهلية عام 2009 الى 45 كلية عام 2012 (تقرير التعليم الجامعي التقني في العراق ، 2012 ، ص3) .

ان التوسع الكمي في الطاقة الاستيعابية للكليات الحكومية والاهلية لم يقابله توسع نوعي يأخذ بنظر الاعتباء تخصيصات الطلبة المتخرجين من التعليم الثانوي ، إذ ان 60% يتابعون تخصصات في فروع علمية و40% من الفروع الأدبية ، في حين يتركز الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد في التخصصات الانسانية والادبية والادارية والاقتصادية وبنسبة تقترب من 70% ولا يلتحق منهم بالتخصصات العلمية والهندسية الا نحو 30% فقط ، بسبب محدودية الخيارات وعدم استيعابها مما يعني ان 30% من الطلبة الذين درسوا في الفرع العلمي سيلتحقون بتخصص انساني في الجامعات مما سيضيع على الشباب المقبولين خارج رغباتهم فرصة تحقيق

امنياتهم العلمية ، الذي تم التخطيط له بأراده فوقية فرضتها عليهم التشريعات والقوانين الجامعية وقصور بنية التعليم التحتية وعدم مسايرة النظام التعليمي للتطورات العلمية والمعرفية (مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، 2013 ، ص 36) .

ان معظم التخصصات الدراسية الحالية للطلبة بعمر 19- 24 سنة قد توزعت في الدراسات الانسانية ، إذ بلغت نسبة الطلبة نحو 2. 20 % وفي العلوم التربوية 8. 14% ، اما في التخصصات الادارية والاقتصادية فقد بلغت 9. 12% ، في حين لم تتعد النسبة 5. 7% في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والحاسبة والعلوم الحياتية والعلوم الفيزيائية والهندسية والعمارة والبناء ولم يشهد عدد الكليات التقنية اية زيادة طوال المدة من 2009- 2012 وبقي عددها 16 كلية تقنية الاّ انه تم استحداث خمس كليات تطبيقية فقط ، اما المعاهد الفنية فهي الاخرى لم تحقق اية زيادة واستقرت عند حدود 27 معهداً خلال المدة 2009- 2012 (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، 2013 ، ص32) .

يتضح مما تقدم ان الانفصام شبه الكامل بين مؤسسات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي ادى الى تراكم افواج هائلة من الخريجين العاطلين عن العمل ، من جانب يرفضهم القطاع الخاص بسبب انخفاض نوعياتهم وعدم ملائمة قدراتهم وكفاءتهم لمتطلبات سوق العمل فضلا عن فتح الاستيراد على مصراعيه والذي ادى الى تعطل اليات القطاع الخاص وتقليل فرص العمل، ومن جانب اخر تقليص دور الدولة كجهات موظفة لمخرجات التعليم .

ثانياً : واقع سوق العمل في العراق

يتميز سوق العمل labor Market في العراق بأرتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة أرتفاع نمو السكان والقوة العاملة في ظل تباطئ نمو الطلب عن العمل الناجم من عدة عوامل منها ضعف المعدلات الاستثمارية وضعف القدرة على خلق فرص للعمل وتواضع مستويات الانتاج وكفاءة الادارة مما يترتب عليه أستفحال مشكلة البطالة بين الشباب المتعلمين ، فقط طالة هذه الظاهرة في السنوات الاخيرة حتى خريجي الجامعات والمعاهد العليا بشكل متزايد وكذلك زيادة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بسبب ظاهرة الهجرة المتزايدة من الريف الى المدن ودخول المرأة الى سوق العمل ، ويحتل القطاع العام ثقلا كبيرا" في استخدام العمالة ويعد في حالات عديدة مخزنا لقلة الانتاجية والعمالة غير الماهرة ، وقد ادت هذه الخصائص ومجموعة أخرى من العوامل الى اختلال التوازن بين العرض والطلب الكلي والقطاعي للعمالة في العراق وندرة كثيرة في الاختصاصات ذات المهارات المتطورة الفنية والادارية مع سوء أستخدام المهارات المتاحة في الوقت ذاته .

ان الامر الذي عمق من مشكلة تراكم الاعداد الهائلة للأيدي العاملة هي عدم قدرة القطاعات الاقتصادية في العراق على استيعاب مخرجات التعليم بسبب وجود اختلالاً هيكلياً كبيراً يتمثل بالاحادية أو الريعية ، بأعتماده على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات ، وتشير بيانات الجدول (4) الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من (5. 556351) مليار دينار لعام 2008 الى (8. 191715) مليار دينار لعام 2015 ، استحوذ قطاع النفط الخالم النسبة الاكبر في توليد الناتج المحلي الاجمالي مقارنةً مع بقية القطاعات الاقتصادية ، التي حققت معدلات نمو متفاوتة بأستثناء (قطاع الزراعة) اذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط الخام بالأسعار الجارية من (8. 87537) مليار دينار عام 2008 الى(1. 125534) مليار دينار لعام 2013 جاء

ذلك نتيجة ارتفاع كمية النفط الخام المنتج ، في حين ان معظم القطاعات الاقتصادية غير النفطية لم تأخذ دورها المطلوب في عملية توليد الناتج المحلي الاجمالي ، بسبب التطورات الاخيرة المتمثلة في الاوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية ضد المجاميع الارهابية (داعش) التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية ، ادت الى تدمير وتخريب البنى التحتية لهذه المناطق لاسيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية الهامة ، الى جانب الهبوط السريع في اسعار النفط العالمية منذ منتصف العام 2014 والتي ادت الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية لاعتماد الاقتصاد العراقي على ايراداته المتحققة من الصادرات النفطية وعدم تنوع مصادر الدخل (البنك المركزي العراقي ، 2014 ، ص15) ، ومما ادى الى تراجع مستويات نمو الاقتصاد الوطني ، اذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالأسعار الجارية من 6. 267395 مليار دينار عام 2013 الى 8. 191715 مليار دينار عام 2015 ، فقد سجل قطاع النفط الخام انخفاضاً بلغ نحو 9. 61626 مليار دولار عام 2015 مقارنة مع 5. 126750 مليار دولار عام 2013.

جدول (4)الناتج المحلي الاجمال بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية في العراق خلال المدة (2008-2015) مليار دولار

القطاعات الاقتصادية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	.3 5399	6132 .7	8366 .2	8808 .6	10404 .6	10742 .4	12682 .0	9105 .0
التعدين والمقالع	.2 87840	5665 .4	73570	.9 116184	127208 .8	126750 .5	117445 .7	61978 .5
النفط الخام	.8 87537	.2 56231	72905	.4 115488	126435 .6	125534 .1	116940 .1	61626 .9
الانواع الاخرى من التعدين	302 .4	422 .8	665	696 .5	773 .2	1216 .4	505 .6	351 .6
الصناعة	.8 2331	3369 .4	3678 .7	3879 .9	6817 .6	7288 .5	4930 .1	3915 .8
الكهرباء والماء	1308	1686 .1	2462 .7	2671 .6	3692 .2	3991 .1	5847	4530 .0
البناء والتشييد	.7 5972	7066 .1	8832 .8	.2 10486	18983 .2	22738 .5	18157 .7	9061 .4
النقل والمواصلات	12031	.9 14185	9376 .6	.6 10323	11882 .6	15063 .3	19433 .9	15759 .4
تجارة الجملة والمفرد	.1 10078	.6 11486	12172 .2	.6 13941	14325 .9	17688 .3	20387 .2	20575 .6
المال وخدمات العقارات	.2 12033	14547	15517 .7	.7 18075	19160 .8	22143 .2	20611 .2	21510 .7
البنوك والتأمين	.1 1086	2373 .9	2051 .2	2779 .3	3711 .9	5927 .0	3116 .1	2308 .9
ملكية دور السكن	.1 10947	.1 12173	13466 .6	.4 15296	15448 .9	16216 .2	17495 .1	19201 .8
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	.5 19394	2503 .3	25276 .7	2788 .8	40917 .6	43242 .5	40336	45967 .4
الانتاج المحلي الاجمالي	.5 155635	.2 139330	158521 .5	211310	251907 .7	267395 .6	258900 .7	191715 .8

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، السنوات (2008-2015).

يتضح مما سبق ، ان هناك اشكالية كبيرة في الاقتصاد العراقي تنعكس سلباً على مخرجات التعليم بصورة خاصة وسوق العمل بصورة عامة ، اذ ان القطاع النفطي يعد من القطاعات المكثفة لرأس المال لما يتطلبه من تقنيات

حديثة باهضة الثمن تحتاج لصنف خاص من العمال يتوجب امتلاكه مهارات فنية وتقنية عالية لا تتوفر عند النسبة العظمى من مخرجات التعليم في العراق ، في حين نرى ان قطاعات مهمة من حيث قدرتها على استيعاب قوى العمل بكل اشكالها كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي .. الخ ، نجد ان مساهمتها في تشغيل مخرجات التعليم منخفضة جداً وكما يوضح ذلك جدول (5).

الجدول (5)

التشغيل بحسب القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2010*)

(الف عامل)

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة بدون النفط	قطاع الصناعة مع النفط	قطاع الخدمات	المجموع الكلي
2004	1068221	279913	329756	4521791	6199681
2005	1081552	285399	338278	5009294	6714524
2006	1095051	290993	347092	5340103	7073239
2007	1108717	296697	356213	5973681	7735308
2008	1119804	302631	365718	4679069	6467222
2009	1131002	308684	374756	8543637	10358079
2010	1142312	314858	385742	3716468	5559380

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة للسنوات (2004-2010).

* تعذر الحصول على بيانات باقي السلسة الزمنية لعدم توفرها لدى المؤسسات ذات العلاقة .

ان تشغيل الايدي العاملة خلال المدة (2004- 2010) كان بحسب الترتيب الآتي : قطاع الخدمات في المرتبة الاولى من حيث استيعاب اكبر عدد من المشتغلين اذ ارتفع من 4521791 عامل لعام 2004 الى 8543637 عامل لعام 2009 ، وبالمقارنة مع عام 2010 التي سجل انخفاضاً كبيراً في تشغيل الايدي العاملة بلغ 3716468 عامل يعزى ذلك الى ضعف الاستثمارات المحلية والاجنبية الموجهة الى هذا القطاع (البنك المركزي العراقي ، 2010 ، ص14) ، يأتي بالمرتبة الثانية قطاع الصناعة مع النفط ثم قطاع الصناعة بدون النفط واخيراً قطاع الزراعة ، وعلى الرغم من استيعاب قطاع الخدمات لأعداد العمالة بشكل اكبر لكن معدل البطالة في تزايد مستمر على أثر تزايد عدد السكان من جهة ، وارتفاع اعداد المؤسسات التعليمية التي تعد جهات مصدرة لليد العاملة على الصعيد المحلي من جهة اخرى ، الامر الذي يجعل من مخرجات التعليم تتزايد بالكم لا بالنوع وهذا ما سوف يؤكده مستوى انتاجية العمالة في كل من القطاعات الاقتصادية للناتج وكما في الجدول (6).

جدول (6)انتاجية العمل حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2010)

(%)

السنوات	انتاجية العمل في قطاع الزراعة	انتاجية العمل في قطاع الصناعة بدون النفط	انتاجية العمل في قطاع الصناعة مع النفط	انتاجية العمل في قطاع الخدمات	الانتاجية الكلية للعمل
2004	3.5	3.3	96.4	4.0	8.8
2005	4.7	3.4	128.6	5.1	11.2
2006	5.1	5.1	157.0	6.7	13.8
2007	5.0	6.1	171.5	7.6	14.7
2008	5.4	8.7	246.5	13.3	24.9
2009	6.0	11.1	160.0	7.6	13.0
2010	7.3	1.2	191.7	20.9	28.8

المصدر:- من عمل الباحثة استنادا الى جدول (4) و (5).

ان ما يؤكد ارتفاع اعداد القوى العاملة بالكم لا بالنوع هو النسب المتدنية لانتاجية العمل في كافة القطاعات الاقتصادية بأستثناء قطاع الصناعة مع النفط التي بلغت نحو(7. 191%) لعام 2010 ، يعزى ذلك الى ارتفاع الكميات المنتجة والمصدرة من النفط فضلاً عن ذلك ان معظم المؤسسات في القطاع النفطي هي اجنبية غير محلية وهذه تتطلب يد عاملة ماهرة من اجل التوظيف (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، 2013، ص7) .

الشكل (5)التشغيل في قطاعات الناتج في العراق للمدة (2004-2010)

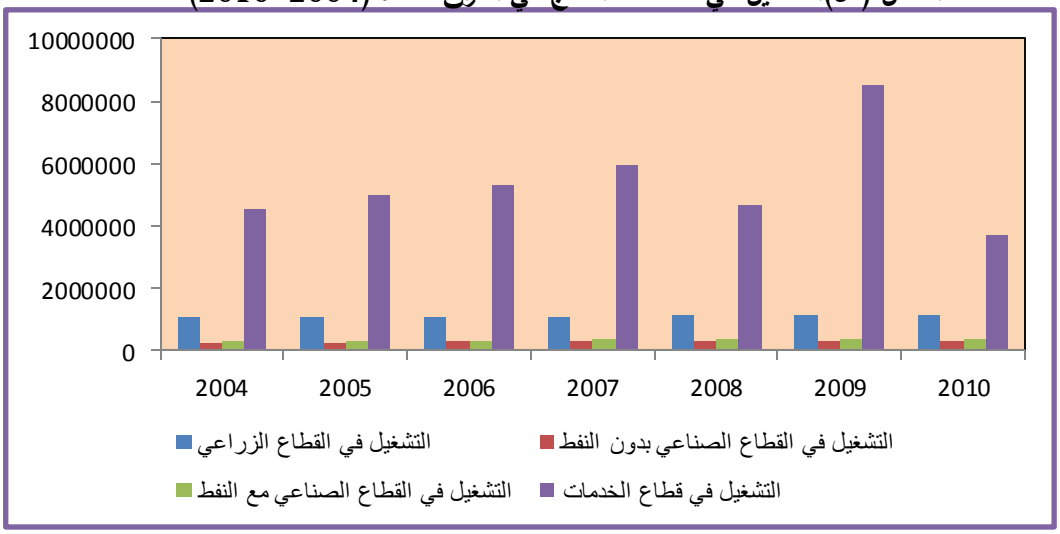

المصدر :- من اعداد الباحثة استنادا الى جدول (5).

ويؤكد الشكل (5) قدرة قطاع الخدمات على امتصاص اكبر قدر ممكن من اليد العاملة مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الاخرى، ولكنه ذو انتاجية منخفضة استنادا الى نتائج الجدول (6) والتي كانت افضل انتاجية تم تسجيلها في قطاع الخدمات عام 2010 اذ بلغت (20.9).

الشكل (6)انتاجية العمل في قطاعات الناتج في العراق للمدة (2004-2010) (%)

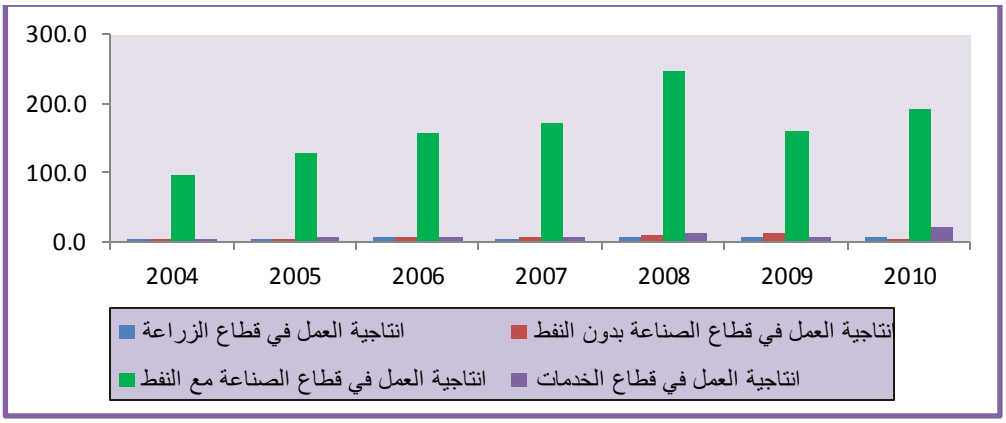

المصدر:- من عمل الباحثة استنادا الى جدول (6).

ويوضح الشكل (6) ارتفاع انتاجية العمل في قطاع الصناعة مع النفط مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية، اذ يتضح من الشكل تدني الانتاجية لعنصر العمل في القطاعات الاقتصادية بشكل كبير جدا باستثناء القطاع النفطي، وهذا يؤكد على ان اليد العاملة المعروضة تتصف بعدم الخبرة والمهارة والكفاءة والتي تعمل على تثبيط الطلب عليها .

المبحث الثالث

متطلبات التقريب بين مخرجات التعليم وسق العمل

ان ضرورة تحقيق التقارب بين مخرجات التعليم وسوق العمل في العراق بتقلص الفجوة بينهما بما يمكن الجانب الاول (مخرجات التعليم) من ايجاد فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، ودعم وتطوير التوجهات الخاصة بأشراك قطاعات (سوق العمل) الجانب الثاني سواء كان القطاع العام او الخاص لتأمين الموارد المالية اللازمة وخبرات سوق العمل التي من شأنها تيسير وضع المشروعات الاستثمارية لامتصاص بطالة مخرجات التعليم في العراق .

أولاً :- تحسين مخرجات التعليم

ان قيام النظام التعليمي بتحقيق درجة عالية من المواءمة ما بين الدارسين والترابط ما بين مخرجاته بأعتباره مدخلات تقوم على المعرفة واكتساب المهارة لتتناغم مع متطلبات سوق العمل ، الاّ ان واقع حال النظام التعليمي في العراق والذي يعاني من عدم توفر بنية تحتية متكاملة لنظم المعلومات والاتصالات مما حد من قدرة مدارسه وجامعاته على استيعاب عناصر المعرفة في نظمها ومناهجها التعليمية وعلى سبيل المثال نجد في عام 2011 لكل 24 طالب حاسبة واحدة وكل 21 طالب دراسات عليا يقابلها حاسبة واحدة وكل 7 كوادر تدريسية يقابلهم حاسبة واحدة . (الهداوي ، 2009 ، ص5)

ولا يقتصر تطوير البنية المعرفية لمخرجات التعليم على توفير الاجهزة ، فبناء قدرات الشباب المعرفية يتطلب ايضاً مواكبة التطور العلمي والمعرفي العالمية ، والتي اصبح لها معايير ومقاييس عالمية يتنافس الطلبة والجامعات في اكتسابها عبر اختبارات عالمية هي الاخرى (تقرير المعرفة العربي 2009، 2009 ، ص 25) ، فاليوم لم يعد ما حققته البلدان من تقدم في مؤشرات التعليم من معدلات التحاق صافي واجمالي ومن متحصلات علمية للشباب كافياً ، فالجهود المبذولة من اجل الارتقاء بنوعية التعليم تندفع وبوتائر متصاعدة من اجل السير نحو اقتصاد المعرفة وتطوير آلياته وأدواته في الانظمة التربوية والتعليمية بحيث تكون مستجيبة له وبما يعزز من البناء المعرفي والتطوير المهاري للخريجين الشباب وفي كافة المراحل الدراسية لتتناغم مخرجاته مع متطلبات الاقتصاد الجديد .

لقد سعى النظام التعليمي في العراق من خلال المبادرة التعليمية عام 2009 للتحسين النوعي لنظامها التعليمي ، الاّ ان آثار ذلك السعي لم يؤت ثماره كما ينبغي ، ويمكن تتبع المخطط (1) الذي يبين كيف يصبح الحل مشكلة ؟

مخطط (1)

نتائج المبادرة التعليمية في الفرق 2009

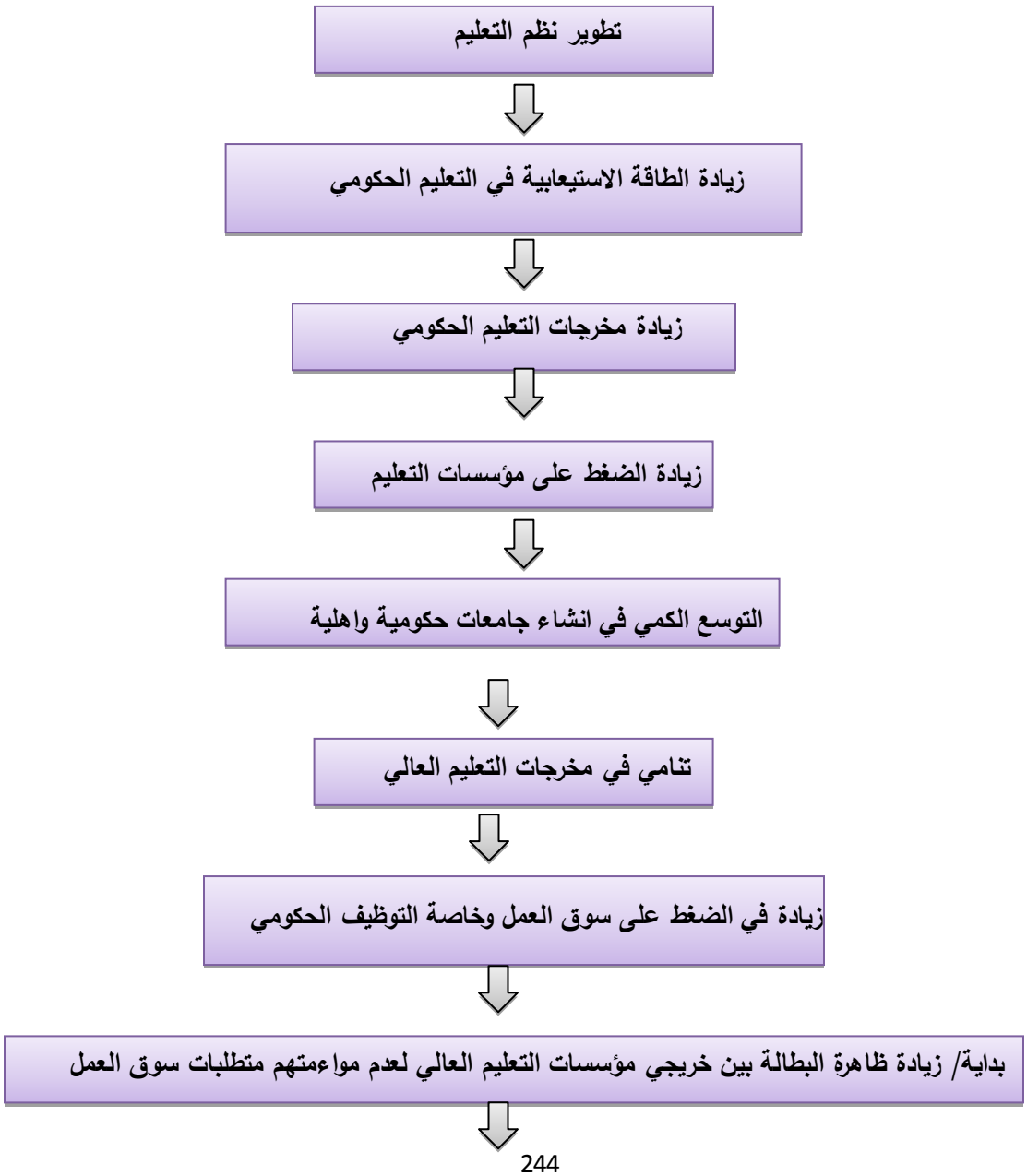

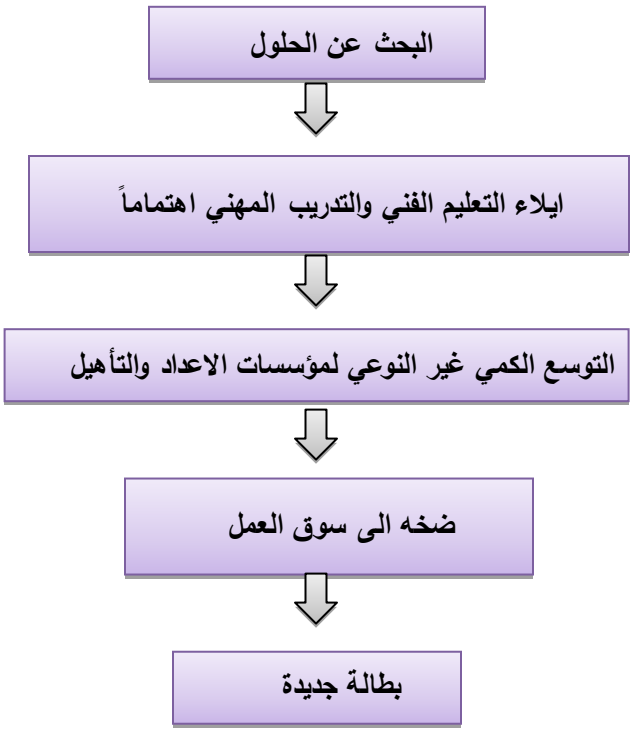

المصدر : من اعداد الباحث.

يتضح من المخطط (1) ان سبب نشوء مشكلة البطالة بين مخرجات التعليم وتفاقمها يعود الى ان التعليم بأنواعه لم يعط مخرجات نوعية في تنمية الموارد البشرية وتحسين انتاجيتها ، أي انه كم بلا نوع ، وان هناك فجوة نوعية بين مخرجات التعليم والتأهيل الفني والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل من حيث المواكبة ولا يستجاب للمتغيرات والتطورات المعرفية والتقنية والمهنية ، أي ان هناك تباعداً بين مخرجات التعليم بأنواعه ومتطلبات سوق العمل .

ويمكن استعراض تجربتي المانيا واليابان التي تعد من أكثر التجارب الناجحة في المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ، وفي كلا التجربتين تحاول المدارس ان توجه الطلاب بعد ان تصنفهم وفقاً لإنجازاتهم المدرسية الى التمهن (المانيا) أو الى فرص عمل (اليابان) ، في المانيا يختار الطلاب في اولى مراحل دراستهم الثانوية المهنية التي يريدونها ليتم تحويلهم على هذا الاساس الى صاحب العمل المتحمل والمعّن من قبل مكتب التشغيل الفيدرالي حتى يتلقوا ساعات من التدريب خارج الدوام المدرسي .

اما بالنسبة الى اليابان فتقع مسؤولية البحث عن فرص عمل الطلاب على المدارس وعلى عكس برنامج التمهن الالماني ، فأن الطلاب في اليابان لا يملكون خبرة علمية كافية ، لذلك تسعى المدارس الى توفير خدمات توظيف لطلابها بفضل علاقاتها القوية بمجتمع الاعمال ، ويتمثل العامل المشترك بين التجربتين في قدرة النظامين على زيادة قابلية تشغيل الطلاب وتقليص الوقت الذي يحتاجونه للبحث عن العمل (فاتح وطاهر ، 2011 ، ص4-6) ، وفي بريطانيا ايضاً تقوم بعض الجامعات بأعداد برامج خاصة للعاطلين عن العمل والشباب الذين اكملوا الفترة الالزامية من التعليم العام ، وذلك لتزويدهم بالمهارات الكافية للبدء في اعمال حرة (بكار ، 2011 ، ص303) .

ثانياً :- تنمية القطاع الخاص

يتم تشجيع القطاع الخاص في معظم البلدان عبر المنشآت الصغيرة بصفتها مولدة لفرص العمل والدخل ومكافحة الفقر ، لكن هذا الامر لا تجد له البنية التحتية الداعمة لها في العراق ، ان نجاح هذا النمط في بلدان اخرى مثل

جنوب شرق آسيا يعزى الى ارتباط المنشآت الفردية الصغيرة بالمنشآت الكبيرة الخاصة أو العامة (التي تمت خصخصتها) ، من خلال علاقات تكميلية قائمة على الروابط الامامية أو الخلفية في اطار اقتصاد مندمج ومتكامل محلياً ، هذه الفرص المنتجة غير متاحة للخريجين الشباب في العراق والتي هي نتيجة حتمية لهيمنة المنشأة الصغيرة أو النشاط الفردي على النشاط الاقتصادي غير الحكومي من جهة ، واحتفاظ القطاع العام بملكية وادارة المنشآت الأقتصادية الكبيرة في قطاعات الصناعة والنفط والانشاءات من جهة اخرى .

لقد لجأ الخريجين الشباب اضطراراً الى المنشأة الفردية كونها الكيفية الوحيدة المتاحة لمزاولة العمل ، اما الاعمال الفردية التي تقوم على المهارة العالية فقد بقيت ضمن المدى الذي يسمح به التكوين الاعتيادي للمهارات من خلال العمل ، ولم يفلح التعليم في زيادة عدد الماهرين فوق ما تسمح به تقاليد التلمذة الحرفية ، والتي تتكون في ظلها المهارات بتقاليد وأساليب مشوبة ، وهذا يصح على مهن البناء بمختلف أنواعها والتجارة والحدادة واصلاح المكائن والاجهزة وغيرها .

وتعترض ريادة الخريجين للدخول في القطاع الخاص مجموعة من العقبات منها :-

1- التخوف من اقتحام سوق العمل بسبب مخاوف فشل الشراكة بين العمل ورأس المال ومشاكل التسويق المرتبطة بالتنافس مع المنتجين الكبار ذوي المكانة الراسخة في السوق ، وقد تكون تكنولوجيا الانتاج قديمة وبسيطة لمحدودية الموارد ، وقد تقوم المنشأة الفردية عادة على منتج وحيد ولهذا ترتفع المخاطرة واحتمال الانسحاب بعد اية خسارة أو احباط .

2- عدم وجود تسهيلات مصرفية من قبل الدولة ، وان وجدت فأن مقدار الفائدة والقسط على القروض غير ممّكنة للشباب من تسديدها ، فضلاً عن الضوابط والشروط المعقدة في تقديم القروض مما يجعل الشباب يعزفون عن طلب القروض وغير قادرين على تلبيتها .

3- عدم استقرار السوق ولا توجد اي ضوابط لتنظيمه .

اما السبل الاساسية للنهوض بواقع القطاع الخاص وتفعيل دوره في تشغيل الايدي العاملة فيكون من خلال ما يلي :-

أ- توسيع دور الاقراض المصرفي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

ب- المشاركة في تأسيس شركات خاصة (الشركات القابضة المصرفية) لغرض تنويع أنشطة البنوك من جهة ولغرض تحقيق عائد مباشر للبلد عن طريق فتح مجالات الاستثمار وفرص العمل لمخرجات التعليم من خلال مشاريع القطاع الخاص (الانتاجية والخدمية) والتي تقوم بتمويلها.

ت- ان فتح باب الشراكة بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص من شأنه يخلق فرص وعمل جديدة للخريجين والامر الذي يعمل على تخفيف الضغط على الدولة وميزانيتها .

3- التنويع الاقتصادي

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات ذات الانشطة الاقتصادية المتنوعة ، اذ يمتلك قطاعات اقتصادية يمكن لها استيعاب الاعداد المتنامية لمخرجات التعليم في العراق ، وفي مقدمة هذه القطاعات ، القطاع الزراعي والصناعي والسياحة ، وفيما يلي دور كل قطاع في تشغيل الايدي العاملة وكالآتي :-

1- **القطـاع الزراعـي:** يمكن زج مخرجات التعليم وخاصـة (كليات الزراعة وكليات الطب البيطري والكليات التقنية) في سوق العمل من خلال الدخول بالصناعات السائدة للقطاع الزراعي مثل صناعة الاسمدة والمبيدات والمكننة ومنظومات الري.. الخ، فضلاً عن الصناعات الزراعية مثل صناعة التعليب والالبان ومشتقاته ومعجون المطاطة وتعزيز صناعة التمور والحبوب وغيرها . ايضاً يمكن تبني انشاء محطات كبرى لتربية ابقار الحليب ومصانع للأعلاف بتكنولوجيا حديثة بعبارة اخرى تأسيس مجمعات زراعية – صناعية لتوسيع رقعة المساحات المخصصة لإنتاج الاعلاف ، كما يمكن اقامة معامل لتصنيع اللحوم والاسماك اذ ان التصنيع الموقعي يضمن التقليل من فرص تلف المنتج واستثماره بصورة افضل مما يشجع السكان على زيادة استثمار الثروة الحيوانية ، ومن ثم زيادة دخل سكان الاهوار ، الى جانب ذلك يمكن للقطاع الزراعي ان يقوم بتنشيط الصناعات الحرفية من خلال تأسيس مراكز وطنية متخصصة للأستفادة من القصب والبردي والموارد الطبيعية الاخرى في بيئة الاهوار لإنتاج صناعات حرفية مدرّة .

ومن المعلوم ان صناعة الورق تعتمد بالدرجة الاساس على وفرة المواد السيليلوزية المتوافرة في منطقة الاهوار ، فعلى هذا الاساس تم انشاء معملي ورق في محافظة البصرة وميسان ، الاّ ان تجفيف الاهوار اثر سلباً في توفر المادة الاولية لصناعة الورق ، لذا يمكن الاهتمام بهذا الجانب لتوفير طاقات انتاجية عالية لمصانع الورق في العراق ، والذي سينعكس في ايجاد فرص عمل جديدة ، وفي ذات الوقت يمكن اشراك باحثي وزارة الزراعة بمناقشة الخطط البحثية لمراكز البحوث الزراعية وتعزيز التعاون بين باحثي ومختصي الزراعة والمراكز البحثية والجامعات العراقية لمناقشة البحوث والمشاريع الزراعية والمساهمة في ايجاد حل المشكلات والمعوقات الحقيقية التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق (غيلان ، 2007 ، ص36) .

2- القطـاع الصـناعي_: يعد القطاع الصناعي القاعدة المادية لتشغيل مخرجات التعليم وخاصة (الاختصاصات الهندسية والصناعية) إذ ان هناك صناعات تستقطب هذه الفئة من الخريجين كالصناعات الاستخراجية والتعدينية والتي تعتمد على استخراج وتصنيع النفط والكبريت والصخور الفوسفاتية ، بالرغم من ان صناعة المواد الانشائية مثل الزجاج والطابوق تدخل ضمن هذه الصناعات ايضاً ، كما تعد الصناعات الكيميائية والبتروكيمياوية ثاني اكبر رافد صناعي لتشغيل الايدي العاملة ، تليها الصناعات النسيجية ذات الكثافة العمالية العالية ، ومن ثم صناعة المواد الغذائية ، الاّ ان معظم تلك الصناعات هي متوقفة عن الانتاج أو تعمل بطاقات انتاجية متدنية ، ولو تم تشغيل مجمل هذه الصناعات لأستوعبت اعداد كبيرة من العاملين من مختلف الأختصاصات والمساهمة في توفير المنتجات الصناعية المحلية وتقليل الاستيراد من الخارج .

واذا اخذنا بالأسس العامة المتبعة لدى تقدير احتياجات المشاريع الصناعية من مخرجات التعليم في ان كل مدير وأخصائي يعمل معه (3) فنيين (خريجي معاهد وكليات) و(5) اداريين و(8) عمال ماهرين (خريجين مدارس مهنية) و(15) عامل متوسط المهارة (خريجي مراكز التدريب المهني) و(20) عامل غير ماهر (احمد ، 2007 ، ص5) .

يتضح مما تقدم ان لمخرجات التعليم اهمية كبيرة لدعم وانجاح أي مشروع من مشروعات التنمية الصناعية ، مما يجعل المؤسسات التدريبية والتعليمية تحت مسؤولية كبيرة تفرض عليه العمل للحصول على مخرجات مؤهلة ومقبولة ذات جودة عالية لتلبية حاجة سوق العمل الصناعي.

3 – القطاع السياحي : تعد السياحة صناعة فهي بحاجة الى من يتقن هذه السياحة ، أي الى العامل السياحي او الفندقي الماهر الذي يعرف كيف يتعامل مع السائح أو يقدم له الخدمات والى المرشد السياحي والاداري الجيد .. الخ ، وهذه جميعاً متوافرة في مخرجات التعليم (الكليات والمعاهد السياحية) التي يمكن توظيفها للعمل في المرافق السياحية والمنشآت الفندقية ، وفي هذا الصدد لابد ان نميز بين نوعين من المهن السياحية وكذلك التسميات في التعليم السياحي (محمد ، 2008، ص250) :-

أ- المهن السياحيـــة (وكالات السفر ، الادلاء المرشدين ، المخطط السياحي ، التسويق السياحي ... الخ)

ب- المهن الفندقية (وتشمل اجراءات الأسكان والمكتب الامامي ، التدبير الفندقي ، انتاج الاطعمة ، الضيافة وخدمة الاطعمة والمشروبات ....الخ) ان الاستفادة من الكوادر والكفاءات السياحية المتخصصة الموجودة في العراق تحتم الزام جميع الفنادق السياحية سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص أو المختلط بضرورة التعاون في افساح المجال لمخرجات التعليم السياحي (الكليات والمعاهد) للتدريب والتطبيق ومن ثم توفير فرص العمل لهم ، ومن منطلق مبدأ التمكين أي المشاركة في صنع القرار اللجوء الى الخبرات التي تقدمها الجامعات والمعاهد السياحية في حل المشاكل والمعوقات التي تعترض العمل السياحي وتقديم دراسات الجدوى للمشاريع السياحية (محمد ، 2008، ص255).

نستنتج منا سبق ، ان تحقيق التقارب بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي يحتاج مزيد من التفاعل والتشاور وبحث الاسباب التي انعكست تأثيراته في الجوانب العلمية والنشاط الاقتصادي للبلد ، وصولا" الى تحديد الخطوات التي ينبغي التوصل اليها مشتركا" لتدعيم العلاقات المتعددة بين الجانبين (مخرجات التعليم) و(سوق العمل).

الأستنتاجات :-

1- ضعف امكانية القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الاعداد المتراكمة من مخرجات التعليم بمختلف مستوياته وتخصصاته لذا يتجه معظم الخريجين في البحث عن فرص العمل في القطاع العام .

2- اختلال التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في العراق والذي تسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات التعليم .

3- قلة المشاريع التنموية او الخدمية او الاستثمارية التي تحتضن اعداد الخريجين المتنامية .

4- ارتفاع اعداد المؤسسات التعليمية التي تعد جهات مصدرة لليد العاملة بالكم لا بالنوع ، الامر الذي يؤكد ذلك انخفاض انتاجية العامل في كافة القطاعات الاقتصادية بأستثناء قطاع الصناعة مع النفط ، على اثر ارتفاع الكميات المنتجة والمصدرة من النفط .

5- يعد الاقتصاد العراقي احادي الجانب (اقتصاد ريعي) هذا الامر سبب تشوه في هيكل الناتج المحلي الاجمالي ، اذ ان اغلب القطاعات الاقتصادية لم تأخذ دورها المطلوب في عملية التنمية وتوفير فرص العمل ، بسبب ضعف مساهمتها في تشجيع وتنويع البنية الانتاجية للجانب الحقيقي من الاقتصاد .

6- ضعف مخرجات التعليم وضعف محتوى مناهجه الدراسية من الناحية التطبيقية واقتصار التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط ، مما ادى الى تخريج اعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي متطلبات سوق العمل .

التوصيات:-

1- تعزيز المعارف والمهارات في المناهج الدراسية والبرامج التدريبية بخبرات ميدانية ، لكي لايكون المخزون النظري لتلك المعارف والمهارات هو كل ما يملكه الخريج ليكتشف بعد انتقاله الى الحياة العملية بأنها ثروة غير قابلة للتطبيق .

2- اعتماد آليات فاعلة لمراقبة نوعيات برامج التعليم وتقويم مؤسساته للوقوف على مدى تطابق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل ، والحصول على مؤشرات التغذية الراجعة عن كفاءة اداء الخريجين لأستثمارها في تطوير المناهج وأساليب التعليم والتدريب ، والاستفادة من خبرات سوق العمل في الارتقاء بمستوى الكفاءة الخارجية للمؤسسات التعليمية .

3- اعادة النظر بالمناهج الدراسية بشكل يؤمن التوازن بين الكم والنوع ، مع تأمين شمولها لمتطلبات (الجامعة ، المعهد) فمثلاً يتم تقليص متطلبات التخرج للحصول على الشهادة الجامعية الاولية المعتمدة حالياً 140- 160 وحدة دراسية في الكليات ذات الاربع سنوات الى 120- 140 وحدة دراسية حسب طبيعة التخصص ، على وفق ما معمول به في الجامعات العربية والعالمية الرصينة ، من اجل اتاحة الفرصة للطالب تطوير قدرته في التعليم الذاتي وممارسة نشاطاته اللاصفية وتوجيهه للأستفادة من المصادر العلمية في المكتبات واستخدام تقنيات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في مواكبة التطورات العلمية والتقنية في حقل التخصص .

4- التركيز على التخصصات التي تتعاظم اليها الحاجة المستقبلية المتوقعة في برامج ومشاريع الاعمار والاستثمار ، ومواكبة التطورات المعاصرة في ميادين العلوم والتكنولوجيا ، مثل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والأتمته والحاسوب ومختلف التخصصات الهندسية ، والتقانة الحيوية ، والصناعات الالكترونية والخدمات الطبية ، وأمن المعلومات ، وتوليد الطاقة الكهربائية والالكترونيات والطاقات المتجددة والصناعات البتروكيمياوية واعمال البورصات والشؤون المالية والتأمين والخدمات الادارية والاقتصاد والسياحة والفندقة وغيرها من التخصصات التي تتصاعد اليها احتياجات اعادة الاعمار والتنمية ، مع عدم اهمال التخصصات العلمية والانسانية الأخرى .

5- هناك حاجة ماسة لأستحداث "هيئة وطنية للتشغيل وتخصيص الموارد البشرية " تعمل على تطبيق اصلاحات جذرية في قطاع التوظيـــف بهدف التأسيس لنهج اكثر عدلاً في هذا المجال ، منهج يعتمد المتغيرات الديناميكية مـــن سوق العمل ، ويعزز آليات الربط بين الاجور والأنتاجية ويحترم قواعد التنافسية ويعمل على بناء الثقـــة بين الدولة والقطاع الخاص .

6- العمل على ايجاد خطة شاملة لحل مشكلة توفير فرص عمل لمخرجات التعليم في جميع التخصصات المختلفة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص .

المصادر :-

1- الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (المركز والاقليم) للسنوات 2012- 2022، بغداد ، 2012 .

2- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير المعرفة العربي ، 2009 ، دبي ، 2009 .

3- داود عبد الجبار الحلو ، دور السياسة المالية في الاستثمار في التعليم ، رسالة ماجستير (منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 .

4- ربيعة عبد الله الاسطى ، أثر الاصلاح الاقتصادي على اسواق العمل العربية (تحليل لبعض البلدان العربية

) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2009 .

5- صقر احمد صقر ، التنمية الاقتصاديـــة ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، 2004 .

6- عبد الكريم بكار ، حول التربية والتعليم ، دمشق ، 2011 .

7- غلاب فاتح وميمون طاهر ، سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، علوم التسيير ، مختبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة المبرمج ، 2011 .

8- فليح حسن خلف ، الاقتصـــاد الكلي ، جدارة الكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .

9- مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2007 .

10- مصطفى سلمان ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2000.

11- مصطفى محمد احمد ، اسباب احجام الطلاب على التعليم الاعدادي المهني في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الاداب ، 2009 .

12- منتهى احمد محمد ، التعليم السياحي في العراق (دراسة لعينة من طلبة قسم السياحة وادارة الفنادق في كلية الادارة والاقتصاد ، كنموذج للتعليم السياحي الجامعي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ثلاثة وسبعون ، 2008 .

13- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، التعليم العالي والتنمية في العراق الواقع والتحديات والآفاق ، مكتب اليونسكو للعراق ، 2013 .

14- منظمة العمل العربية ، موجز التقرير الاول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، 2008 .

15- مهدي سهر غيلان ، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد الخامس ، العدد 2 ، 2007 .

16- هدى الهداوي ، الشباب بين الواقع والطموح ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيـــا المعلومات ، بحث مقـدم الى وزارة الشباب والرياضة ، 2009 .

17- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي 2009- 2012 ، 2012.

18- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، 2013 .

19- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2011-2015) ، 2017 .